الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.2/77
1 February 2007

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية
لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك
الدورة الحادية عشرة
جنيف، ٨-١٤ آذار/مارس ٢٠٠٧
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

المشهد المتشكّل للاستثمار الأجنبي المباشر: بعض القضايا البارزة

مذكرة أعدّتها أمانة الأونكتاد*

موجز

في خضَّم ما حدث مؤخراً من توسع كبير في الاستثمار الأجنبي المباشر، ثمة عدد من التطورات التي تنمُّ عن حدوث تغير لَا يُستهان به في مشهد الاستثمار الأجنبي المباشر. ومن أبرز هذه التطورات نهوض الشركات عبر الوطنية للبلدان النامية بوصفها شركات استثمارية هامة. وتنم هذه الظاهرة عن تغيّرات عميقة الجذور في الاقتصاد الدولي، خاصة وأن البلدان النامية ما فتئت تحظى بنصيب متزايد من الإنتاج والتجارة والاستثمار على الصعيد العالمي. والفرع `ثانياً` من هذه المذكرة يتناول بعض المسائل الأساسية التي تطرحها هذه الظاهرة، وبخاصة ما يترتب عليها من آثار في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والسياسة العامة لهذا التعاون. وثمة تطور هام آخر حدث في نمط الاستثمار الأجنبي المباشر عبر السنوات القليلة الماضية، يتصل جزئياً بنهوض الشركات عبر الوطنية للبلدان النامية، هو النمو السريع في الاستثمار الأجنبي المباشر في الموارد الطبيعية والصناعات المتصلة بها. وقد حدث ذلك إثر الطلب الكبير على المواد الخام والأولية (وبخاصة نتيجة الطلب المتزايد من جانب الاقتصادات الناشئة الآخذة في النمو السريع)، وكذلك إثر ما بات متاحاً من فرص جديدة تُبشر بجني أرباح في القطاع الأولي. وتمثل هذه الظاهرة فرصة هامة متاحة للبلدان النامية الزاخرة بالموارد، بما فيها أقل البلدان نمواً. ويتناول الفرع ثالثاً هذه الظاهرة بالبحث.

* قُدِّمت هذه الوثيقة في التاريخ المبيّن أعلاه نظراً لحدوث تأخيرات في تجهيزها.

المحتويات

الصفحة

مقدمة ٣

أولاً - البيئة العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر ٣

ثانياً - الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من البلدان النامية ٦

ألف- اتجاهاته ٦

باء - محركاته وتأثيره وسياساته ٩

١- تأثيره على البلدان المضيفة ١٠

٢- تأثيره على بلدان المنشأ ١١

٣- السياسات المتَّبعة بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من البلدان النامية ١١

ثالثاً - الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات الاستخراجية ١٣

ألف- اتجاهاته ١٣

باء - القضايا المطروحة ١٤

المراجع ١٧

جدول مرفق ١٨

مقدمة

١- أعـــدّت أمانـــة الأونكتاد هذه المذكرة للمساعدة على تحديد قضايا السياسة العامة التي يتعين على لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك أن تتناولها بالبحث في دورتها الحادية عشرة.

٢- وتجـــري مداولات اللجنة في وقت تتزايد فيه وتتواصل الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى البلدان المـــتقدمة والبلدان النامية وتدفقات هذه الاستثمارات الخارجة من تلك البلدان كذلك (الفرع `أولاً`). وعلاوة على ذلك، تجري تغيّرات تطوّرية هامة وعميقة الجذور في أنماط الاستثمار المباشر الأجنبي وأنشطة الشركات عبر الوطنـــية، تُفضـــي إلى تَشَكُّل مشهد جديد للاستثمار الأجنبي المباشر. وأحد أهم جوانب هذه التغيرات ظهور الشـــركات عبر الوطنية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية كفعاليات لا يُستهان بها على الســـاحة الدولية. وقد تم تناول هذه الظاهرة في *تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٦: الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من البلدان النامية والاقتصادات الانتقالية وأثره على التنمية*. وتنم هذه الظاهرة عن حدوث تغيرات هيكلية في الاقتصاد الدولي، مما أفضى إلى حيازة البلدان النامية نصيباً متزايداً من الإنتاج والتجارة والاستثمار على الصعيد العـــالمي. والزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر من جانب الشركات عبر الوطنية للبلدان النامية يبدو مكتوباً لها الاســـتمرار، ممـــا سيُسفر عن توليها دوراً أكبر في الاقتصاد العالمي. والفرع `ثانياً` من هذه المذكرة يتناول هذا الـــتطور الحاسم الأهمية، وبخاصة ما يترتب عليه من آثار في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والسياسة العامة لهذا التعاون.

٣- وما برح ثمة تغيّر آخر حاسم الأهمية في نمط الاستثمار الأجنبي المباشر يتصل جزئياً بصعود الشركات عبر الوطنـــية للبلدان النامية، هو ما حدث من توسّع وتكاثر سريعين في الاستثمار الأجنبي المباشر في الموارد الطبيعية والصـــناعات المتصـــلة بهـــا. وهناك، من بين عوامل أخرى، طلب كبير على الموارد الطبيعية (مردّه بوجه خاص احتـــياجات الاقتصادات الناشئة الآخذة في النمو السريع من الطاقة والمواد الخام والأولية، فضلاً عن ظهور فرص جديدة لإمكانية جني أرباح في القطاع الأولي). ومن المرجَّح أن يعمل هذا الطلب، إلى جانب عوامل أخرى، على اجتذاب مبالغ إضافية لا يُستهان بها من الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات الاستخراجية، وبخاصة في البلدان النامية. ونظراً للطابع الحيوي للقطاع الأولي في كثير من البلدان النامية، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات الاســـتخراجية يطرح عدداً من المسائل المتعلقة بما لهذا الاستثمار من وقع في التنمية وما يترتب عليه من آثار في السياسات. لذلك فإن هذا الموضوع هو بند هام مدرج في كثير من جداول الأعمال المتعلقة بالسياسات الوطنية والدولية، ويرد بحثه في الفرع `ثالثاً`. ويستند البحث إلى المداولات التي جرت في اجتماع الخبراء المعني بالاستثمار الأجنبي المباشر في الموارد الطبيعية، الذي عُقد بجنيف في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

أولاً – البيئة العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر

٤- تُبـــيّن الـــتقديرات الأولية التي أجراها الأونكتاد أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة بلغت ١,٢ تريليون دولار في عام ٢٠٠٦ (انظر الجدول المرفق)، أي أنها قد سجلت زيادة كبيرة مقارنةً بمقدارها في ٢٠٠٥، حيـــث بلغت في ذلك العام ٩١٦ مليار دولار، وقاربت الذروة التي بلغتها عام ٢٠٠٠، وكانت ١٠٤ تريليون دولار. وما زال الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد آخذاً في النمو في جميع الأقاليم الفرعية، ما ينم عن حدوث طفرة

في عمليات اندماج الشركات وشرائها، التي حركتها جزئياً الأموال المتأتية من الزيادات في أسعار السلع الأساسية. والتوسّع في الاستثمار الأجنبي المباشر للسنة الثالثة على التوالي ينم أيضاً عن ارتفاع معدلات النمو عبر العالم بأسره.

٥- وإن تُلـثَي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عام ٢٠٠٦، بمبلغ ٨٠٠ مليار دولار، كانت إلى بلدان متقدمة (ازدادت مقارنة بنسبة الثلاثة أخماس التي بلغتها عام ٢٠٠٥). وهذا يُمثّل زيادة استثنائية تُقدّر بنسبة ٤٨ في المائة على مبالغ الاستثمارات الوافدة إلى البلدان المتقدمة عام ٢٠٠٥، وقدرها ٥٤٢ مليار دولار. وينم ذلك، في جزء منه، عن عودة الولايات المتحدة لتصبح مجدداً وجهة للاستثمار الأجنبي المباشر. ففي عام ٢٠٠٥، لم تكن الولايات المتحدة بين البلدان العشرة الأوائل المتلقية، لكنها عادت في عام ٢٠٠٦ إلى شَغل المركز الأول الذي كانت تشغله عادةً (مُزيحةً المملكة المتحدة إلى المركز الثاني) حيث بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إليه ١٧٧ مليار دولار. أما الاتحاد الأوروبي، الذي بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إليه ٥٤٩ مليار دولار، فما زال أكبر الأقاليم المضيفة. وعلى الرغم من أن ما يزيد على ٩٠ في المائة من مجموع الاستثمارات الوافدة إلى البلدان المتقدمة منشَؤه بلدان متقدمة أخرى، فإن الاستثمارات التي تقوم بها الشركات عبر الوطنية للبلدان النامية آخذة في الزيادة حجماً ونطاقاً (انظر الفرع `ثانياً`).

٦- وارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى البلدان النامية في عام ٢٠٠٦ بنسبة أكثر تواضعاً، لكنها تُذكر، هي ١٠ في المائة، حيث بلغت ٣٦٨ مليار دولار. هذا الاعتدال في خطى الزيادة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة كان متوقعاً بعد الزيادات القياسية التي شهدها عام ٢٠٠٥. غير أنه كان ثمة قدر ما من التفاوت عبر الأقاليم النامية.

٧- وبلغ الاستثمار الأجنبي المباشر في *أفريقيا* رقماً قياسياً جديداً هو ٣٩ مليار دولار، وكانت معدلاته متزايدة في قطاع الصناعة التعدينية، حيث سجّل زيادة نسبتها ٢٥ في المائة على المقدار الذي بلغه في عام ٢٠٠٥، والذي كان ٣١ مليار دولار. وما زال الطلب الرائج على السلع الأساسية يجتذب استثماراً أجنبياً مباشراً من قبل الشركات عبر الوطنية للبلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء، وبخاصة في صناعة النفط والغاز. وعمليات دمج وشراء الشركات عبر الحدود في قطاع الصناعات التعدينية وقطاعات الخدمات المتصلة بها في الإقليم كانت في النصف الأول من عام ٢٠٠٦ أكثر بثلاثة أضعاف منها في الفترة ذاتها من عام ٢٠٠٥. غير أن صورة الاستثمار الأجنبي المباشر إقليمياً تتباين عبر القطاعات والبلدان والأقاليم الفرعية. ومعظم الاستثمارات الوافدة تتركّز في الأقاليم الفرعية لغرب أفريقيا وشمالها ووسطها. وما زالت الاستثمارات الوافدة متدنية في الاقتصادات المنخفضة الدخل التي تفتقر إلى الموارد الطبيعية.

٨- إن ارتفاع أسعار النفط وارتفاع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ومواصلة تحرير التجارة هي عوامل أفضت أيضاً إلى زيادة كبيرة - نسبتها ٢٣ في المائة - في الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة إلى *غرب آسيا* في عام ٢٠٠٦، حيث بلغ مجموعها ٤٣ مليار دولار. واستمرت تركيا ودول الخليج الغنية بالنفط في اجتذاب معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة على الرغم من عدم اليقين السياسي - الجغرافي في مناطق من الإقليم. وكانت قطاعات الصناعات التحويلية والخدمات المتصلة بالطاقة أكثر القطاعات تأثراً.

٩- ومقارنـــةً بغرب آسيا وأفريقيا، ازداد الاستثمار الأجنبي المباشر في *جنوب آسيا وشرقها وجنوب شرقها* بمعدل أدنى - ولكن كبير - نسبته ١٣ في المائة أثناء عام ٢٠٠٥، ليبلغ ١٨٧ مليار دولار في عام ٢٠٠٦. وإن اســـتثمارات الشركات عبر الوطنية في الصناعات الرفيعة التكنولوجيا آخذة في النمو السريع. واحتفظت الصين وهونـــغ كونغ (الصين) وسنغافورة بمراكزها بوصفها أكبر الجهات المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر في الإقليم. وتجاوزت الهند جمهورية كوريا لتصبح رابع أكبر جهة متلقية. وقفز الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الإقليم قفـــزة كبيرة، مع انضمام مستثمرين جُدد كالصين والهند إلى اقتصادات المنشأ الآسيوية الرئيسية القائمة حالياً، كمقاطعة تايوان الصينية وسنغافورة وماليزيا.

١٠- وفي حالة *أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي*، ففي الواقع أن النتائج الأولية تُبيّن حدوث هبوط طفيف في الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى ٩٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٦. وظل المكسيك والبرازيل أكبر بلدين متلقـــيين، حيـــث لم تتغير تقريباً مبالغ الاستثمارات الواردة إلى الأول، وازدادت بنسبة ٦ في المائة لدى الثاني. وازدادت الاســـتثمارات الأجنبـــية المباشرة الواردة إلى شيلي بنسبة ٤٨ في المائة في عام ٢٠٠٦، بفعل الارتفاع المتواصـــل في الحصـــائل المعـــاد استثمارها الناجمة خصوصاً عن الأرباح الاستثنائية المتحققة في قطاع التعدين. وتناقصـــت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى كولومبيا والأرجنتين بنسبة ٥٢ في المائة و٣٠ في المائة عـــلى الـــتوالي، نتيجة لتناقص عمليات دمج وشراء الشركات عبر الحدود. وإن إمكانية إجراء تغييرات لوائحية وتوســـيع نطاقهـــا لتشمل بلداناً إضافية ربما كانت، من بين عوامل أخرى، قد أوجدت جواً من عدم اليقين بين المستثمرين في القطاع الأولي، الأمر الذي أدى إلى تناقص الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة.

١١- أمـــا أسرع معدل نمو في الاستثمارات الأجنبية المباشرة فكان في الموجهة منها إلى *جنوب شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة*، حيث نمت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة بنسبة ٥٥ في المائة خلال السنة السابقة إلى ٦٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٦، وهي السنة السادسة من النمو المتواصل للاستثمار الأجنبي المباشر في الإقليم. وكانت هذه الاستثمارات مركّزة في ثلاثة بلدان - هي الاتحاد الروسي وأوكرانيا ورومانيا - وفي بضع صناعات، وبصـــفة أساسية تلك المرتبطة بالموارد الطبيعية. فقد تضاعفت تقريباً الاستثمارات الواردة إلى أكبر بلدان الإقليم المضيفة لها، الاتحاد الروسي (انظر الجدول المرفق). ويُحتمل أن يظل الاستثمار الأجنبي المباشر مزدهراً بوجه خاص في الـــبلدين المنضـــمين إلى الاتحـــاد الأوروبي في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ (بلغاريا ورومانيا). غير أن فرص الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للاتحاد الروسي قد تتأثر بما جرى في عام ٢٠٠٦ من تشديد في اللوائح الناظمة لـــلموارد الطبيعية، ومنازعات بشأن حماية البيئة، وارتفاع تكاليف استخراج المعادن (مثلاً فيما يتعلق بمشروعين رئيسيين لاستخراج النفط في جزيرة ساخالين).

١٢- وبوجـــه عام، فالاتجاهات في السياسات والتشريعات المتصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر ما زالت داعمة للموجه منه إلى داخل البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء، إلا أن ثمة رَجَحاناً بيِّناً في الميزان صوب اتباع نهج أكثر تقييداً. فعلى سبيل المثال، سجل الأونكتاد في عام ٢٠٠٠ حدوث ما مجموعه ١٥٠ تعديلاً في اللوائح التنظيمـــية الوطنية، كانت ١٤٧ منها تعديلات "مؤاتية" عموماً للاستثمار الأجنبي المباشر و٣ "أقل موآتاةً"، أو تقييدية. غير أنه أُجري في عام ٢٠٠٥ زهاء ١٦٤ تغييراً "مؤاتياً" (أي تناقصت بعد بلوغها حداً أقصى قدره ٢٣٤ عـــام ٢٠٠٤) و٤١ تغييراً "أقل موآتاةً" (أي بتزايد بعد بلوغها ٣٦ عام ٢٠٠٤. وبالطبع، فإن الزيادة في درجة

التقييد المفروض على الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات عبر الوطنية الأجنبية يلزم النظر إليها في إطارها الصحيح: فالتغييرات "المؤاتية" (اسمياً على الأقل) ما زالت تزيد عن التغييرات "الأقل موآتاةً"، كما أنها تمثّل نصيب الأسد من التغييرات اللوائحية التراكمية منذ الثمانينات. والتغييرات الأقل موآتاةً ما برحت تقتصر بصفة رئيسية على عدد قليل من البلدان أو القطاعات الاقتصادية المحددة. وعلى سبيل المثال، فإن الاتحاد الروسي وبوليفيا وتشاد وشيلي وفنزويلا قاموا جميعاً بتطبيق تدابير في عام ٢٠٠٦ إما لزيادة سيطرة الدولة على الموارد الطبيعية الوطنية أو لحيازة نصيب أكبر من القيمة المضافة. كما جرت مناقشات حادة بشأن السيطرة الأجنبية على الأصول الوطنية "الاستراتيجية" في البلدان المتقدمة، وفي البلدان النامية كذلك، حيث أثارت مسألة دمج وشراء الشركات عبر الحدود مناقشات سياسية حادة في بلدان كإسبانيا وإيطاليا وفرنسا والولايات المتحدة في عام ٢٠٠٦. وإن عمليات حيازة شركات تابعة لبلدان متقدمة من قبل شركات عبر وطنية تابعة لبلدان نامية كالصين والإمارات العربية المتحدة (وبخاصة دبي) والهند كانت من بين الاتجاهات الآخذة في الظهور التي أثارت تلك المناقشات؛ وعلى الرغم من أنه قد لا تُسفر كل مناقشة وطنية عن تغييرات لوائحية، فإن هذه المناقشات قد تعمل مع ذلك على إيجاد جو يؤثر سلباً في ما يتخذ من قرارات بشأن عمليات الدمج والشراء.

١٣- وهناك عوامل أخرى قد تؤثر في الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عام ٢٠٠٧ وما بعده، إضافة إلى إجراء تغييرات في اللوائح التنظيمية والمناخ الاستثماري. ومن المتوقع أن يتباطأ النمو الاقتصادي العالمي في عام ٢٠٠٧ تباطؤاً معتدلاً*. إن الاختلالات الخارجية العالمية المستمرة، والتقلبات الحادة في أسعار الصرف، وارتفاع معدلات الفائدة، وتزايد الضغوط التضخمية، وارتفاع أسعار السلع الأساسية وتقلباتها، هي جميعاً عوامل تترتب عليها مخاطر قد تعمل على إعاقة النمو وتؤثر - بالتالي - في نطاق الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثانياً - الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من البلدان النامية

ألف - اتجاهاته

١٤- بالرغم من أن الشركات عبر الوطنية للبلدان المتقدمة تستأثر بالقسط الأكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي، فإن مصادر البيانات المختلفة تؤكد التواجد الدولي الكبير والمتنامي للشركات - سواء منها الخاصة أو الرسمية - التابعة للاقتصادات النامية والانتقالية. فتوسع هذه الشركات إلى الخارج من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر يُتيح فرصاً إنمائية لاقتصادات المنشإ المعنية، وكذلك للبلدان النامية التي تَستثمر فيها. وتثير هذه الظاهرة ردود فعل مختلطة من البلدان المتلقية في أنحاء مختلفة من العالم. فبعضها يُرحّب بزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من تلك الاقتصادات كمصدر جديد من مصادر رأس المال والمعرفة، بينما يمثل أيضاً بالنسبة إلى بلدان أخرى منافسة جديدة. والزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من الاقتصادات النامية والانتقالية كان موضوع *تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٦*.

١٥- وهناك عدد قليل من اقتصادات المنشأ المسؤولة عن كِبَر نصيب تلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة، لكن ثمة شركات في عدد متزايد من البلدان ترى ضرورة استكشاف الفرص الاستثمارية في الخارج بغية

* United Nations. *World Economic Situation and Prospects.* New York and Geneva, 2007.

الدفـــاع عن مركز تنافسي أو تكوين هذا المركز. وبلغ الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي الصادر من الاقتصادات النامية والانتقالية ١٣٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٥، ما يمثل حوالي ١٧ في المائة من الاستثمارات العالمية المتوجهة إلى الخـــارج. ويشمل هذا الرقم المراكز المالية الخارجية. فباستثناء هذه المراكز، بلغ مجموع التدفقات إلى الخارج ١٢٠ مليار دولار - وهو أعلى مستوى سُجل حتى الآن. وقُدِّرت مبالغ الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الاقتصادات النامية والانتقالية بزهاء ١,٤ تريليون دولار في عام ٢٠٠٥، أو ١٣ في المائة من المجموع العالمي. ومـــنذ أمـــد قريب هو عام ١٩٩٠، لم يُبَلِّغ سوى ستة من الاقتصادات النامية والانتقالية عن استثمارات أجنبية مباشرة صادرة تتجاوز مبالغها ٥ مليار دولار؛ وبحلول عام ٢٠٠٥، تجاوز هذه العتبة ٢٥ من الاقتصادات النامية والانتقالية.

١٦- إن البـــيانات عن عمليات دمج وشراء الشركات عبر الحدود وعن الاستثمارات في مجالات جديدة غير مطروقة وعن مشاريع التوسع، فضلاً عن الإحصاءات المتصلة بعدد الشركات الأم التي توجد مقارها خارج العالم الـــنامي، تؤكـــد الأهمية المتنامية للشركات عبر الوطنية المنتمية للاقتصادات النامية والانتقالية. فإن نصيب هذه الشركات في ما جرى عالمياً من عمليات دمج وشراء الشركات عبر الحدود في الفترة بين عامي ١٩٨٧ و٢٠٠٥ قـــد ارتفـــع مـــن ٤ في المائة إلى ١٣ في المائة من حيث القيمة ومن ٥ في المائة إلى ١٧ في المائة من حيث عدد الصـــفقات المعقـــودة؛ ونصيبها في مجموع ما هو مسجل من مشاريع الاستثمار في مجالات جديدة غير مطروقة ومشاريع التوسع تجاوز ١٥ في المائة عام ٢٠٠٥؛ ومجموع عدد الشركات عبر الوطنية الأم المتمركزة في البرازيل وجمهورية كوريا والصين والهند وهونغ كونغ، قد ازداد زيادة كبيرة خلال العقد الماضي.

١٧- وعلى مستوى القطاعات، فإن النصيب الأكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من الاقتصادات النامية والانتقالية ما برح في الأنشطة الثالوثية، لا سيما الخدمات المتصلة بالأعمال والتمويل والتجارة والهياكل الأساسية. غـــير أنه أُفيد أيضاً عن استثمارات أجنبية مباشرة لا يستهان بها في مجال التصنيع (كالإلكترونيات)، وفي الآونة الأخيرة، في القطاع الأولي (استكشاف النفط والتعدين). والبيانات المتعلقة بعمليات دمج وشراء الشركات عبر الحـــدود تؤكد هيمنة الخدمات، التي شكلت ٦٣ في المائة، من حيث القيمة، من عمليات دمج وشراء الشركات عبر الحدود التي قامت بها في عام ٢٠٠٥ شركات متمركزة في اقتصادات نامية وانتقالية. وحسب كل صناعة على حـــدة، فـــإن أعـــلى أنصبة سُجلت في العام المذكور كانت في خدمات النقل والتخزين والاتصالات والتعدين والتمويل، وفي الأطعمة والمشروبات.

١٨- إن التكوين الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من الاقتصادات النامية والانتقالية قد تغير على مر الـــزمن، وأبرزُ تطور طويل الأجل حدث في هذا المجال هو النمو المطَّرد في البلدان النامية في آسيا، بما فيها غرب آسيا[†]، كمصدر للاستثمار الأجنبي المباشر. فإن نصيبها في مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من الاقتصادات

[†] إن اقتصادات شرق آسيا وجنوب شرقها ما برحت عبر الزمن المصدرَ الأكبرَ للاستثمار الأجنبي المباشر من البلدان النامية في آسيا، ولكن جنوب آسيا وغربها قد ازدادا أهمية في الآونة الأخيرة. فالاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من غرب آسيا تقوده بلدان غنية بالأموال كالإمارات العربية المتحدة، التي تعمل على توثيق صلاتها مع اقتصادات آسيوية أخرى كالصين والهند، فضلاً عن أفريقيا.

النامية والانتقالية كانت نسبته ٢٣ في المائة في عام ١٩٨٠، وارتفع إلى ٤٦ في المائة بحلول عام ١٩٩٠، ثم إلى ٦٢ في المائة في عام ٢٠٠٥. وعلى نقيض ذلك، فإن نصيب أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي في مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر قد هبط من ٦٧ في المائة في عام ١٩٨٠ إلى ٢٥ في المائة في عام ٢٠٠٥. واستأثرت اقتصادات المنشإ الخمسة الأولى بثلثي مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من الاقتصادات النامية والانتقالية، واستأثرت اقتصادات المنشإ العشر الأولى بنسبة ٨٣ في المائة. وفي عام ٢٠٠٥، فإن القسط الأكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الاقتصادات النامية والانتقالية قد حظيت به هونغ كونغ (الصين) وجزر فيرجن البريطانية والاتحاد الروسي وسنغافورة ومقاطعة تايوان الصينية.

١٩- وثمة نسبة كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر منشؤها المراكز المالية الخارجية. فجزر فيرجن البريطانية هي أكبر هذه المصادر، حيث قُدِّر مبلغ الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر منها عام ٢٠٠٥ بقرابة ١٢٣ مليار دولار. ومن وجهة نظر إحصائية، فإن تحويل الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق مراكز مالية خارجية يجعل من الصعب تقدير الحجم الحقيقي للاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من اقتصادات محددة وبواسطة شركات محددة. وفي بعض السنوات، كانت مبالغ الاستثمارات الصادرة من تلك المراكز كبيرة بشكل خاص. غير أنه، منذ عام ٢٠٠٠، انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر منها انخفاضاً ملحوظاً، وهو يبلغ حالياً حوالي عُشر مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الاقتصادات النامية والانتقالية.

٢٠- إن ظهور مصادر جديدة من الاستثمار الأجنبي المباشر قد يكون ذا أهمية خاصة بالنسبة للبلدان المضيفة المنخفضة الدخل. وإن الشركات عبر الوطنية من الاقتصادات النامية والانتقالية قد باتت جهات مستثمرة هامة في كثير من أقل البلدان نمواً. والبلدان النامية ذات الاعتماد الأكبر على الاستثمار الأجنبي المباشر من الاقتصادات النامية والانتقالية (والتي توجد بيانات عنها) تشمل باراغواي وتايلند والصين وقيرغيزستان، وبلدان من أقل البلدان نمواً كإثيوبيا وبنغلاديش وجمهورية تترانيا المتحدة وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار. وفي الواقع أن الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من البلدان النامية يشكل ما يزيد عن ٤٠ في المائة من مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى عدد من أقل البلدان نمواً. ففي أفريقيا مثلاً، تشكل جنوب أفريقيا مصدراً هاماً من مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر؛ فهي تستأثر بما يزيد عن ٥٠ في المائة من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى بوتسوانا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسوازيلند وليسوتو وملاوي. وعلاوة على ذلك، فإن مستوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة من الاقتصادات النامية والانتقالية إلى كثير من أقل البلدان نمواً قد يقلل من قيمتها في البيانات الرسمية عن الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث إن نسبة لا بأس بها من هذا الاستثمار تذهب إلى قطاعها غير الرسمي، وهو غير مدرج في الإحصاءات الحكومية.

٢١- وتبين تقديرات الأونكتاد أن الاستثمار الأجنبي المباشر *فيما بين بلدان الجنوب* قد توسع توسعاً سريعاً للغاية خلال السنوات الخمس عشرة الماضية. فإن مجموع الاستثمارات الصادرة من الاقتصادات النامية والانتقالية (باستثناء المراكز المالية الخارجية) قد ازداد من حوالي ٤ مليارات دولار في عام ١٩٨٥ إلى ٦١ مليار دولار في عام ٢٠٠٤؛ ومعظم تلك الاستثمارات كانت موجهة إلى اقتصادات نامية أو انتقالية أخرى. وفي الواقع أن الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر فيما بين تلك الاقتصادات قد ازداد من ٢ مليار دولار في عام ١٩٨٥ إلى ٦٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٤. وتشمل هذه البيانات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الاقتصادات الانتقالية، ولكن نظراً لأن

هـــذه الاستثمارات لا تحظى سوى بنسبة ضئيلة جداً من الصفقات، فيمكن أيضاً استخدام هذه الأرقام كمؤشر تقريبي عن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان الجنوب.

باء – محركاته وتأثيره وسياساته

٢٢- إن الـــزيادة في عدد الشركات عبر الوطنية للبلدان النامية وفي تنوع هذه الشركات خلال العقد الماضي تُعـــزى بدرجة كبيرة إلى الأثر المستمر الذي تحدثه العولمة في البلدان النامية واقتصاداتها. والحركيات التي تنطوي على ذلك مُعَقَّدة، ولكن داخل هذه الحركيات، فإن الجمع بين المنافسة والفرصة – متشابكةً مع سياسات تحرير التجارة عبر الأقاليم المتقدمة والنامية – تتصف بأهمية خاصة. ومع تزايد انفتاح الاقتصادات النامية على المنافسة الدولية، باتت شركاتها مضطرة بشكل متزايد للتنافس مع الشركات عبر الوطنية لبلدان أخرى، سواء على الصعيد المحـــلي أو في الأســـواق الأجنبية، وبإمكان الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر أن يكون مكوناً هاماً من مكونات اســـتراتيجياتها. وبإمكـــان هذه المنافسة، بدورها، أن تحفزها على تحسين عملياتها، وهي تشجع على إيجاد مزايا تنافسية خاصة بكل شركة من الشركات، ما يسفر عن زيادة القدرات على المنافسة في الأسواق الأجنبية.

٢٣- وثمـــة أربعـــة أنواع أساسية من عوامل الدفع والشد، وتطوران متصلان بها، تساعد على تعليل ما تبذله الشركات عبر الوطنية للبلدان النامية من جهود حثيثة في سبيل التدويل. فأولاً، يبدو أن العوامل المتصلة بالسوق هي عوامل قوية تدفع الشركات عبر الوطنية للبلدان النامية خارج أوطانها أو تشدها إلى البلدان المضيفة. وثانياً، تشكل تكاليف الإنتاج المتزايدة في اقتصاد المنشإ، وبخاصة تكاليف اليد العاملة، هاجساً خاصاً لدى الشركات عبر الوطنـــية لبلدان شرق آسيا وجنوب شرقها، كجمهورية كوريا وسنغافورة وماليزيا، فضلاً عن موريشيوس (التي لديهـــا صـــناعات كثيرة الأيدي العاملة، كالملبوسات). وثالثاً، تعمل الضغوط التنافسية المفروضة على شركات البلدان النامية على دفعها إلى التوسع إلى الخارج. ومن بين هذه الضغوط المنافَسة من منتجين منخفضي الكلفة، وبخاصـــة المنتجون الأكفّاء في شرق آسيا وجنوب شرقها. رابعاً، تؤثر سياسات حكومات بلدان المنشإ والبلدان المضيفة في القرارات المتصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر الصادر.

٢٤- وإضافة إلى العوامل المذكورة أعلاه، هناك تطوران رئيسيان يحركان الشركات عبر الوطنية للبلدان النامية في الخارج. أولهما أن النمو السريع لدى كثير من البلدان النامية الكبيرة – وأبرزها الصين والهند – يسبب لها قلقاً بشأن تناقص الموارد والمدخلات الرئيسية اللازمة لنموها الاقتصادي. ويتجلى ذلك في وجود أسباب استراتيجية وسياســـية تدفـــع بعض الشركات عبر الوطنية لتلك البلدان إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، وبخاصة الاستثمار في المـــوارد الطبيعية. وثانياً، حدث تغير موقفي أو سلوكي لدى هذه الشركات التي باتت تُدرك بشكل متزايد أنها تعمـــل في اقتصاد عالمي، ما يضطرها إلى تكوين رؤية دولية. هذان التطوران، إلى جانب عوامل الدفع والشد – وبخاصة خطر المنافسة العالمية في اقتصاد المنشإ وتزايد الفرص الخارجية الناشئة عن تحرير التجارة – يضيفان وزناً عمليـــاً إلى فكـــرة أن ثمة تحولاً هيكلياً صوب تَوَجُّه الشركات عبر الوطنية للبلدان النامية إلى الاستثمار الأجنبي المباشر في وقت أبكر وإلى زيادة هذا الاستثمار.

١- تأثيره على البلدان المضيفة

٢٥- بالنسبة للاقتصادات المضيفة النامية، يوفر الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من بلدان نامية أخرى نطاقاً أعرض من المصادر المحتملة لرأس المال والتكنولوجيا والمهارات الإدارية التي يمكن الاستفادة منها. وبالنسبة للبلدان النامية المنخفضة الدخل، قد يكون ذلك أمراً ذا أهمية خاصة. وعلى نحو ما ذُكر أعلاه، ففي عدد من أقل البلدان نمواً، يستأثر الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من البلدان النامية بنصيب كبير من مجمل هذه الاستثمارات الواردة. وتستثمر شركات البلدان النامية مبالغ كبيرة في بلدان نامية أخرى، ويوفر هذا الاستثمار وسيلة إضافية هامة لزيادة التعاون الاقتصادي فيما بين بلدان الجنوب.

٢٦- ونظراً لأن دوافع الشركات عبر الوطنية للبلدان النامية ومواطن القوة التنافسية لهذه الشركات والمزايا الموقعية التي تسعى إلى تحقيقها تتغاير في جوانب عديدة عنها لدى الشركات عبر الوطنية للبلدان المتقدمة، فإن أثرها في الاقتصادات النامية المضيفة قد يوفر مزايا معينة تتفوق بها على أثر الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من البلدان المتقدمة . فعلى سبيل المثال، كثيراً ما يكون نموذج التكنولوجيا والأعمال التجارية لدى الشركات عبر الوطنية للبلدان النامية أقرب من النموذج الذي تستخدمه الشركات في البلدان النامية المضيفة، مما يوحي بأن ثمة احتمالاً أكبر لإقامة روابط مفيدة مع شركات البلدان المضيفة ولاستيعاب التكنولوجيا. كما أن الشركات عبر الوطنية للبلدان النامية تميل إلى استخدام الاستثمارات في مجالات جديدة غير مطروقة أكثر من استخدام عمليات الدمج والشراء كوسيلة للدخول إلى بلد مضيف ما - أي أنها تُنشئ مرافق جديدة بدلاً من حيازة مرافق قائمة أصلاً، وذلك بشراء شركة محلية. وينطبق هذا الأمر بشكل خاص على الاستثمار في البلدان النامية. وبذلك، يكون من الأرجح أن تُحدث استثماراتها أثراً فورياً في تحسين الطاقة الإنتاجية في البلدان النامية.

٢٧- وتوليد العمالة مسألة هامة بالنسبة للبلدان النامية، وبخاصة منها أقل البلدان نمواً. ولكون الشركات عبر الوطنية للبلدان النامية أكثر توجهاً صوب الصناعات الكثيرة الأيدي العاملة مقارنةً بنظيراتها لدى البلدان المتقدمة، من بين عوامل أخرى، فبإمكانها أداء دور هام في هذا الصدد في اقتصادات الجنوب. وتبين التجربة العملية الوارد ذكرها في *تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٦* أنه، في ١٥ من البلدان الأفريقية المستقصاة، أنشأت الشركات عبر الوطنية للبلدان النامية، في المتوسط، عدداً أكبر نسبياً من الوظائف عن كل وحدة في الصناعات التحويلية. كما أن احتمال استخدامها عمالاً غير مهرة هو أكبر، وهذا أيضاً اعتبار هام لدى كثير من البلدان المضيفة. ومع أن الأدلة ما زالت محدودة، فإن دور الشركات عبر الوطنية للبلدان النامية في إيجاد وظائف في بلدان نامية أخرى هو هام أيضاً. وفي الصين، فإن نصف العمال المستخدمين لدى الشركات الفرعية الأجنبية عام ٢٠٠٣، والبالغ عددهم ٢٣,٥ مليون عامل، كانوا مرتبطين بشركات عبر وطنية لبلدان نامية؛ والنسبة المناظرة لذلك تزيد عن ٤٠ في المائة في إندونيسيا. وبالطبع، لا بد من موازنة توليد العمالة مقابل مسائل أخرى، من بينها مستوى التكنولوجيا لدى الشركات الفرعية الأجنبية.

٢٨- إلا أن الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان الجنوب - شأنه في ذلك شأن سائر الاستثمارات الأجنبية المباشرة - يمكن أيضاً أن يسفر عن هواجس. أحدها هو أن الشركات عبر الوطنية قد يصل بها الأمر إلى أن تهيمن على السوق المحلية. ومن الهواجس الأخرى أن بعض البلدان المضيفة قد يساورها القلق بشأن انتشار عدد أكبر مما ينبغي من الشركات من بلد مَنشَإٍ واحد بمفرده.

٢- تأثيره على بلدان المنشأ

٢٩- إن الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من البلدان النامية قد يُسهم أيضاً، بشكل مباشر وغير مباشر، في اقتصاد المنشأ. ويمكن القول إن أهم مكسب يمكن أن تحققه بلدان المنشأ من الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر هو تحسين القدرة التنافسية للشركات والصناعات المعنية وتحسين أدائها. هذه المكاسب قد تُترجَم إلى منافع أوسع وقدرة تنافسية أكبر لدى بلد المنشأ بأكمله، وإلى إسهام في التحول الصناعي ونهوض في الأنشطة ذات القيمة المضافة، وتحسين أداء الصادرات، وزيادة الدخل القومي وتحسين فرص العمالة. وإن تحسين القدرة التنافسية للشركات عبر الوطنية المستثمِرة في الخارج يمكن نقله إلى شركات أخرى ووكلاء اقتصاديين آخرين في بلدان المنشأ عبر قنوات شتى، من بينها إقامة روابط مع شركات محلية وإحداث آثار غير مباشرة فيها، وإحداث آثار تنافسية في الأعمال التجارية المحلية، وإقامة روابط وإحداث تفاعلات مع مؤسسات كالجامعات ومراكز البحوث. وخلاصة القول، بمقدار ما تكون الشركات عبر الوطنية المستثمِرة في الخارج متأصِّلة، بمقدار ما تكون المنافع المتوقَّع أن تعود على اقتصاد المنشأ كبيرة.

٣٠- وفي الوقت ذاته، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر قد يشكل مخاطر بالنسبة لاقتصاد المنشأ: فقد يفضي إلى تقلص الاستثمار المحلي واضمحلال أجزاء من الاقتصاد وفقدان وظائف. وكما هي الحال دوماً، يتعين الموازنة بين الآثار المفيدة والتكاليف الممكنة.

٣- السياسات المتَّبعة بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من البلدان النامية

٣١- من منظور بلد المنشأ، فإن عدداً متزايداً من الاقتصادات النامية والانتقالية ماضية في إزالة الحواجز المقامة أمام الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر. وبينما لا يزال يوجد شكل ما من أشكال الرقابة على رؤوس الأموال بغية التقليل من خطر نزوحها أو عدم الاستقرار المالي، فالهدف من فرض قيود هو في معظم الحالات الحد من حجم تدفقات رأس المال الدولي غير الاستثمار الأجنبي المباشر. ولا يوجد سوى حُفنة من البلدان النامية التي تفرض حظراً صارماً على الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر. فقد باتت البلدان تُقر بشكل متزايد بالمنافع التي يمكن جنيها من الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر. بل إن عدداً من الحكومات، وبخاصة لدى بلدان نامية في آسيا، تشجع شركاتها تشجيعاً شديداً على الاستثمار في الخارج، مستخدمة مجموعة متنوعة من التدابير الداعمة تحقيقاً لهذا الغرض. من بين هذه التدابير تقديم المعلومات، وخدمات المطابقة والتنسيق، والحوافز المالية أو الضريبية، فضلاً عن تغطية التأمين، فيما يتعلق بالاستثمار في الخارج.

٣٢- ولا توجد سياسة واحدة تسري على جميع الحالات يمكن التوصية بانتهاجها في معالجة الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر. فعلى كل بلد من بلدان المنشأ اعتماد وتنفيذ سياسات تناسب حالته المحددة. فالبتّ فيما إذا كان بلد ما سيجني منفعة من الانتقال من "تحرير سلبي" للاستثمار الأجنبي المباشر الصادر إلى "ترويج إيجابي" له يتوقف على عوامل كثيرة، من بينها قطاع مؤسساتها التجارية وروابط شركاتها الاستثمارية مع بقية قطاعات الاقتصاد. بيد أنه، فيما يتعلق بالبلدان التي تُقرِّر تشجيع شركاتها على الاستثمار في الخارج، يُستصوب إدراج السياسات المعنية تحديداً بالاستثمار الأجنبي المباشر الصادر ضمن إطار سياساتي أعرض هدفه تعزيز القدرة على المنافسة.

٣٣- إن نطاق الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان الجنوب قد أفضى بكثير من البلدان المضيفة النامية إلى اعتماد استراتيجيات محددة لاجتذاب هذا الاستثمار. وإن إنشاء الأونكتاد الشبكة العالمية لمصارف التصدير والاستيراد ومؤسسات تمويل التنمية (G-NEXID) هو أيضاً أمر له أهميته في هذا السياق، حيث إنه سيتيح تبادل الخبرات فيما بين مصادر الاستيراد والتصدير (EXIM) لدى البلدان النامية.

٣٤- كما تترتب على ذلك آثار في سياسات البلدان المضيفة. ومن الأسئلة الأساسية المطروحة ماذا يمكن للبلدان المضيفة النامية أن تفعله لكي تستفيد استفادة تامة من توسع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من الجنوب. وعلى سبيل المثال، فإن نطاق الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان الجنوب قد أفضى بكثير من البلدان المضيفة النامية إلى اعتماد استراتيجيات محددة لاجتذاب هذا الاستثمار. غير أن بعض أصحاب المصلحة هم أقل حماساً إزاء صعود مستثمرين جدد. والعديد من عمليات دمج وشراء الشركات عبر الحدود التي قامت بها شركات عبر وطنية تقيم روابط مع حكوماتها قد ولّدت هواجس متعلقة بالأمن الوطني، كما أن ثمة عمليات أخرى قد أثارت مخاوف من احتمال تخفيض عدد الوظائف. وينبغي للبلدان أن تتوخى العناية في استخدامها تشريعات هدفها حماية مصالح الأمن الوطني، واضعة في اعتبارها ما يترتب على احتمال اتخاذ إجراءات انتقامية أو حمائية من مخاطر.

٣٥- وفيما يتعدى المستوى الوطني لعملية وضع السياسات، فإن اهتمام الاقتصادات النامية والانتقالية بإبرام اتفاقات استثمار دولية قد يتأثر أيضاً. فزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من تلك الاقتصادات قد تُولِّد طلباً متنامياً من جانب دوائر الأعمال التجارية في بلدان المنشأ الآخذة في الظهور على زيادة حماية استثماراتها في الخارج. وكنتيجة لذلك، فإن حكومات البلدان النامية قد تُحوِّل تركيزها من ترويج الاستثمار الموجه إلى الداخل إلى حماية الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الخارج. وقد يؤثر ذلك في المضمون الجوهري لما قد يُبرم مستقبلاً من معاهدات، وقد يؤدي كذلك إلى المطالبة بإعادة التفاوض على ما أُبرم من معاهدات.

٣٦- وأخيراً، فإن قضايا المسؤولية الاجتماعية للشركات قد تكتسي أهمية أكبر مع توسع شركات الاقتصادات النامية والانتقالية في الخارج. والمناقشات المتصلة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات كانت تدور عادة حول الشركات عبر الوطنية للبلدان المتقدمة وسلوكها في البلدان النامية. وإن إدارات الشركات عبر الوطنية الوافدة مؤخراً من البلدان النامية ستتعرض بالمثل لتلك الظواهر.

٣٧- إن ظهور مصادر جديدة للاستثمار الأجنبي المباشر يقتضي إيلاءه اهتماماً من جانب واضعي السياسات في البلدان ذات المستويات الإنمائية كافة. ويلزم بالتالي زيادة الوعي والتفهم بشأن العوامل المحركة للاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من البلدان النامية، وبشأن ما قد يترتب عليه من آثار في البلدان المضيفة وبلدان المنشأ، كيما تجني البلدان أقصى ما يمكنها من منافع من هذه الظاهرة. وهناك مجال واسع لزيادة تبادل الخبرات فيما بين واضعي السياسات لدى الاقتصادات النامية والانتقالية، وبخاصة من منظور التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وفي هذا السياق، قد ترغب اللجنة في مواصلة النظر في القضايا المطروحة أعلاه فيما يتصل بالاستثمار الأجنبي المباشر للبلدان النامية وما يترتب عليه من آثار، وفي تحديد القضايا التي تستحق مزيداً من البحث. وكجزء من هذه الاعتبارات، ربما ينبغي إيلاء بعض الاهتمام لكيفية الشروع في حوار تشارك فيه البلدان النامية والمتقدمة على السواء توخياً لزيادة إدراك وتفهم العوامل المحركة للاستثمار الأجنبي المباشر للبلدان النامية وآثاره المحتملة؛ وللبتّ في كيفية استغلال التعاون بين البلدان المضيفة وبلدان المنشأ في مجال الاستثمار فيما بين بلدان الجنوب للمساعدة

على تعزيز فرص الاستثمار عبر الحدود بما يعود على طرفي المعادلة بالمنافع الإنمائية المتبادلة؛ ولتحديد الآليات التي يمكن إرساؤها أو النهوض بها للمساعدة على تعزيز هذا التعاون. وبإمكان الأونكتاد أن يُسهم في هذه العملية بمواصلة بحوثه في هذه الظاهرة الآخذة في التطور ومواصلة تحليله لها، وبإمكانه إتاحة نتائج هذا البحث والتحليل أو نشرها بواسطة تقارير ودراسات حالات واجتماعات وغيرها من المحافل الدولية.

ثالثاً – الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات الاستخراجية

ألف – اتجاهاته

٣٨- على الرغم من أن نشاط الشركات عبر الوطنية في الصناعات الاستخراجية كان يحظى في فترة ما بالنصيب الأكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً، فإن أهميته النسبية قد تدنت تدريجياً منذ الخمسينات، حيث بلغ حوالي ٥ في المائة من مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر في مطلع هذا العقد، مقابل ٣٢ في المائة و٦٣ في المائة على التوالي في قطاعَي الصناعات التحويلية والخدمات (الأونكتاد، ٢٠٠٦)‡. وفي الوقت ذاته، حدث أيضاً تحول من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة فيما يتعلق بتركيز الاستثمارات، الذي يُعزى في جزء منه إلى ما جرى في الجنوب من عمليات تأميم في الفترة بين عام ١٩٥٠ وعقد السبعينات، وفي الجزء الآخر منه إلى اكتشافات جديدة للنفط ومواد خام أخرى.

٣٩- ومنذ أواخر الثمانينات، انتعش الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الأولي للبلدان النامية لأسباب شتى. فبعض البلدان النامية خصخصت الأصول التي تعود ملكيتها إلى الدولة ببيعها إلى مستثمرين أجانب و/أو فتحت أبواب الاستثمار الأجنبي المباشر فيها في مجالات جديدة غير مطروقة. وبدأت بلدان أخرى في استغلال ثرواتها النفطية والمعدنية بتشجيعها الشركات عبر الوطنية التي تقوم بالاستثمار الأجنبي المباشر تشجيعاً شديداً على المشاركة في ذلك. ولعل الأهم من كل ذلك أن ما لدى بلدان نامية كبيرة آخذة في النمو السريع ومفتقرة إلى الموارد كالصين والهند من احتياجات متنامية إلى المواد الخام والأولية هو أمر قد أدى إلى صعود الشركات عبر الوطنية للبلدان النامية التي يتمثل هدفها الرئيسي في تأمين الموارد اللازمة لاقتصادات بلدانها. والكثير من تلك الشركات تستهدف بلداناً نامية غنية بالموارد الطبيعية، من بينها أقل البلدان نمواً، في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وغيرهما.

٤٠- إن الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات الاستخراجية كان، حتى السبعينات، تقوم به بصفة رئيسية شركات عبر وطنية رئيسية من عدد قليل من البلدان المتقدمة. أما اليوم، فقد باتت الحالة مختلفة تماماً، حيث أصبحت البلدان النامية بلداناً مستثمرة ذات شأن. وفي بعض الصناعات، كالنفط والغاز على سبيل المثال، فإن هذه الشركات عبر الوطنية للبلدان النامية هي في المقام الأول مؤسسات تابعة للدولة. وإن سبع شركات من بين شركات النفط والغاز الرائدة الـ ٢٥ في عام ٢٠٠٣ كانت شركات عبر وطنية تابعة لبلدان متقدمة، بينما كانت

---

‡ بالقيمة المطلقة، بالطبع، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات الأولية قد استمر في النمو، وبخاصة منذ عام ١٩٧٠. فقد ازداد بنسبة ٤٠٠ في المائة أثناء السبعينات، وبنسبة ٣٥٠ في المائة أثناء الثمانينات، وبنسبة ٤٠٠ في المائة خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٣.

١٥ منها شركات مملوكة للدولة تنتمي إلى بلدان نامية أو الاتحاد الروسي، وثلاث شركات تمتلك الدولة حصة ضئيلة فيها – هي Petrobras (البرازيل) وENI (إيطاليا) وLukoil (الاتحاد الروسي) (الأونكتاد، ٢٠٠٦). وباتت شركات النفط الوطنية تسيطر بشكل متزايد على عمليات الاستكشاف والاستخراج أثناء العقود الثلاثة الماضية، وأصبحت تسيطر الآن على نحو ٨٢ في المائة من إجمالي احتياطيات النفط المعروفة. وفي مجال تعدين الفلزات، فإن الشركات عبر الوطنية للبلدان النامية ما زالت مهيمنة، مع أن الشركات من أمريكا اللاتينية والاتحاد الروسي والصين والهند آخذة في التوسع في الخارج بازدياد، فمثلاً، من بين شركات التعدين الرائدة الـ ٢٥، المصنفة حسب نصيبها من ناتج التعدين العالمي، فإن الشركات عبر الوطنية التابعة للبلدان المتقدمة تسيطر على القائمة، حيث يبلغ عددها ١٦ شركة. وهناك سبع شركات من البلدان النامية، وأما الشركتان المتبقيتان فهما روسيتان.

٤١- ونتيجة للعوامل المشروحة أعلاه، فقد حدث قدر من التحول في الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعَي التعدين والنفط، حيث عاد جزء منه ليُستثمر في البلدان النامية. ولدى بلدان كثيرة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي إمدادات غزيرة من النفط والغاز والمعادن المختلفة. ويزخر غرب آسيا بالنفط والغاز، إلا أن معظم البلدان في أقاليم آسيا الأخرى لم توهَب هذا القدر من الموارد. وبلدان غرب آسيا مغلقة عادةً أمام الاستثمار الأجنبي المباشر في النفط، في حين أن بلداناً كثيرةً في أمريكا اللاتينية وأفريقيا لم تفتح أبوابها أمام الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات الاستخراجية إلا أثناء التسعينات. وفي عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥، فإن المستويات القياسية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى أفريقيا ظلت موجهة صوب الموارد الطبيعية، وبخاصة في صناعة البترول[§]. وفي عام ٢٠٠٥، كانت أكبر عشرة بلدان متلقية للاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا بلداناً غنية بالنفط أو المعادن الفلزية؛ وفي أمريكا اللاتينية، شهدت معظم الاقتصادات ذات الموارد الطبيعية الكبيرة زيادات في الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات الأولية.

باء – القضايا المطروحة

٤٢- يطرح دور الشركات عبر الوطنية في الصناعات الاستخراجية عدداً من القضايا فيما يتعلق بأثرها في الاقتصادات النامية المضيفة، فضلاً عما يترتب عليها من آثار في السياسات وما تقتضيه من استجابات في هذا المجال. أما مسألة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات الاستخراجية وغيرها من المسائل المتصلة بهذا الاستثمار، فكانت موضع اجتماع خبراء عقده الأونكتاد في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

٤٣- وتبين تجربة البلدان النامية الغنية بالموارد أن هذه الثروة يمكن أن تكون نعمة ونقمةً في آن معاً. ومع وجود بضعة استثناءات**، فإن معظم الاقتصادات الغنية بالمعادن والنفط كان أداؤها من حيث النمو والتقليل من الفقر أسوأ من أداء الاقتصادات الفقيرة الموارد. وبعض البلدان الغنية بالموارد هي أفقر اليوم مما كانت منذ فترة

---

§ في عام ٢٠٠٤، تجاوز نصيب هذه الصناعة ٦٠ في المائة من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى أنغولا وغينيا الاستوائية ونيجيريا ومصر. كما استأثر هذا القطاع بأكبر نصيب من الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والجماهيرية العربية الليبية والسودان في السنوات الأخيرة.

** من بين البلدان النامية التي كثيراً ما يُستشهَد بها كحالات ناجحة بوتسوانا وجنوب أفريقيا وشيلي وماليزيا.

تتراوح بين ٢٠ و٣٠ عاماً. ومع مراعاة ما يسمى بلعنة الموارد (والأدلة على ذلك متباينة)، فإن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية المضيفة يلزم دراسته في السياق الأعرض لدور الصناعات الاستخراجية في التنمية والتقليل من الفقر.

٤٤- وثمة عددُ من العوامل يحدد ما إذا كانت الحكومات تستخدم شركات عبر وطنية أجنبية لاستغلال مواردها الطبيعية. ولعل العامل الأهم هو أن للشركات عبر الوطنية إمكانية الحصول على التمويل والتكنولوجيا والخبرة الفنية. إن مد خط أنابيب أو استغلال حقل نفط أو تشييد منشآت تعدين جديدة قد يكلف المليارات من الدولارات††. ولا يوجد سوى عدد قليل من البلدان النامية، وبخاصة من أقل البلدان نمواً، بإمكانها أن ترصد بسهولة مبالغ رأس المال أو لديها الموارد الأخرى، بما في ذلك المهارات والتكنولوجيا، اللازمة لهذه الاستثمارات. ومن ثم، فإن المستثمرين الخاصين الذين لديهم الموارد اللازمة، وبخاصة الشركات عبر الوطنية، هم شركاء طبيعيون للحكومات. غير أن الحكومات هي أيضاً تواقة لجني أقصى قدر من المنافع من مواردها الطبيعية، وبالتالي فإن مشاطرة الإيرادات بين المستثمرين والدولة هي مسألة مركزية في الصناعات الاستخراجية.

٤٥- وتهدف البلدان إلى جني منافع أخرى - إضافة إلى الإيرادات الحكومية وحصائل القطع الأجنبي - بإشراكها شركات أجنبية. ومن هذه المنافع إيجاد وظائف وإقامة روابط محلية وتنمية الهياكل الأساسية. غير أنه يجب أن يوضع في الاعتبار أن الطبيعة العامة للقطاع الأولي المعاصر مقارنةً، مثلاً، بالقطاع الثانوي قد تؤثر في كيفية تحقيق هذه المنافع. فعلى سبيل المثال، ثمة مشاريع كثيرة في الصناعات الاستخراجية، كيما تحقق أرباحاً، يلزمها مبالغ كبيرة من رأس المال، ما يعني أنه يلزم للحكومات أن تركز على التوظيف غير المباشر، عن طريق إقامة روابط خلفية وأمامية، كسبيل رئيسي لإيجاد الوظائف. وعلاوة على ذلك، فثمة هواجس بأن تحقيق مكاسب اقتصادية محتملة من استخراج الموارد قد تُرجَح عليه كفة تكاليف الأضرار البيئية أو الاجتماعية. ومن بين الهواجس الأخرى المتصلة بهذا القطاع استنفاد الموارد غير المتجددة والفساد والفوارق الآخذة في الاتساع في مجال الدخل. وبالرغم من أن كثيراً من هذه الهواجس متصل بالقطاع بدلاً من اتصاله بملكية الاستثمارات في حد ذاتها، ففي الظروف التي تكون فيها الشركات عبر الوطنية هي الجهات المقدمة للجزء الأكبر من الاستثمار، لا يمكن للملكية الأجنبية للأصول والأنشطة إلا أن تكون مسألة حاسمة.

٤٦- وقد أقر اجتماع الخبراء المعقود في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ بأن الوقت قد حان لدراسة الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات الاستخراجية، فناقش عدداً من المسائل الأساسية، من بينها المسائل الثلاثة التالية: (أ) كيفية جني البلدان أقصى قدر من المنافع من الطُفرة الراهنة في أسعار السلع الأساسية، بطرق من بينها الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد؛ (ب) منظور الحكومات على الأجل الطويل بغية الاستفادة من الاستثمار

---

†† على سبيل المثال، فإن زيادة صادرات جمهورية تنزانيا المتحدة من الذهب إلى نحو ٧٠٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٥ (من ١٢٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٠) قد اقتضت استثماراً قدره ١,٣ مليار دولار (*Mining Journal Online*) ؛ واستغلال حقوق نفط في منطقة حزام نهر الأورينوكو في فنزويلا كلف ١٧ مليار دولار (*International Herald Tribune, 1 June 2006*)؛ وفي أذربيجان، كلف مد خط أنابيب النفط الذي افتتح مؤخراً بين باكو وتبيليسي وسيهان ٣,٩ مليار دولار (*The Economist, 19 August 2006*).

الأجنبي المباشر في الصناعات الاستخراجية؛ (ج) زيادة التعاون فيما بين بلدان الجنوب. إن الطُفرة الراهنة في أسعار السلع الأساسية، وإن كانت تختلف عما سبقها من طفرات (مثلاً، الزيادات في أسعار المواد الخام والأولية لم تسبب ركوداً اقتصادياً في البلدان المتقدمة) ويُحتمل أن يطول أمدها، إلا أنها ستنتهي في آخر المطاف. لذلك يتوجب على حكومات البلدان النامية المستفيدة من هذه الطُفرة – حكومات، مثلاً، في أفريقيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي وغيرها، تتلقى مبالغ قياسية من الاستثمار الأجنبي المباشر – أن تعتبر هذه الطُفرة عاملاً حفازاً في النهوض في التنمية، سواء بصورة مباشرة من خلال مشاريع لتطوير البنى التحتية وترويج الاستثمار وإيجاد قدرات إنتاجية وما إلى ذلك، أو بصورة غير مباشرة من خلال إنشاء صناديق لتثبيت الأسعار يمكن اللجوء إليها مستقبلاً.

٤٧- إن التخطيط للأجل الطويل أمر جوهري – وبخاصة فيما يتعلق بالموارد الطبيعية لبلد ما، التي ينبغي أن يُنظر إليها كأصول استراتيجية. وهذا يتطلب استثماراً في القطاع يتم القيام به في سياق كامل برنامج التنمية الاقتصادية للبلد، بما في ذلك إقامة توازن بين الاستغلال حاضراً ومستقبلاً بغية إنجاز هذا البرنامج. وتترتب على ذلك آثار في ضمان جودة الإدارة على الصعيد الوطني، ووضع السياسات ذات الصلة، وسن وتنفيذ اللوائح والاتفاقات، بما فيها الاتفاقات والعقود والمدوّنات المتعلقة بالاستثمارات الدولية. والحكومات الوطنية هي حالياً في موقف قوي نسبياً، وتَجري في كثير من البلدان إعادة النظر في اللوائح والاتفاقات. غير أنه، كيما تستفيد البلدان استفادة تامة من إعادة النظر هذه، يلزم أن تكون لديها المهارات الفنية والإدارية الرفيعة ذات الصلة. وقد تفتقر البلدان، وبخاصة أقلها نمواً، لهذه المهارات، ومن الصعب بالتالي التفاوض على اتفاقات مفيدة مع الشركات عبر الوطنية، بل ومن الأصعب جني فوائد من تنفيذ هذه الاتفاقات.

٤٨- وأخيراً، فإن صعود الشركات عبر الوطنية للبلدان النامية هو، على السواء، علامة على حدوث تغيّر رئيسي في الاقتصاد العالمي (أُشير مثلاً إلى أن الطلب على النفط وكثير من المعادن في آسيا بات أعلى منه في أمريكا الشمالية، وهذا الأمر في حد ذاته ستترتب عليه عواقب إضافية نظراً لاستخدام هذه الموارد الطبيعية في البنى التحتية والصناعات الثقيلة)، وفرصة متاحة لما ينتج عن ذلك من تعاون فيما بين بلدان الجنوب، وبخاصة لأن الاستثمار الأجنبي المباشر للبلدان النامية في الصناعات الاستخراجية آخذ في النمو السريع. بيد أنه، مع انضمام الشركات عبر الوطنية للبلدان النامية إلى الشركات المناظرة لها بالبلدان المتقدمة في الاستثمار في الجنوب، ينبغي ألا يحول ذلك دون ضرورة إجراء تقييم صحيح لطريقة حساب مجمل مردودية التكاليف المتصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات الاستخراجية. ونتيجة لذلك، ستُسلَّط الأضواء بشكل متزايد على الشركات عبر الوطنية للبلدان النامية، فيما يتعلق، مثلاً، بحسن إدارة تلك الشركات ومسؤوليتها كشركات.

٤٩- وتمخضت المداولات التي جرت في اجتماع الخبراء المشار إليه أعلاه عن عدد من التوصيات فيما يتصل بالحكومات والقطاع الخاص والمجتمع الدولي ككل (TD/B/COM.2/EM.20/2). ويلزم أن يُقدَّم للبلدان النامية مزيد من المساعدة التقنية الرامية إلى تحسين أُطرها اللوائحية (بما في ذلك قوانين التعدين) وقدراتها المؤسساتية كيما تجني منافع أكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات الاستخراجية، كما ينبغي زيادة المساعدة الرامية إلى تعزيز قدرتها على التفاوض مع الشركات عبر الوطنية. وتدعو الحاجة أيضاً إلى إجراء مزيد من عمليات تحليل السياسات بشأن سُبل تشجيع التصنيع والتنويع استناداً إلى استخراج الموارد، وبشأن نُظم الضرائب التعدينية. ويرد في التوصيات أنه يلزم للبلدان النامية أن تطوّر قدراتها المؤسساتية، كبياناتها المتعلقة بالمسوحات الجغرافية مثلاً،

تعزيزاً لمواقفها التفاوضية، وأنه ينبغي تشجيع البلدان والشركات المنخرطة في الصناعات الاستخراجية على الانضمام إلى مبادرة توخي الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. وأخيراً، ينبغي مواصلة استكشاف النطاق المتاح للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال إرساء سياسات ومؤسسات مؤاتية للتنمية لتنظيم انخراط الشركات عبر الوطنية في الصناعات الاستخراجية.

٥٠- من هذا المنطلق، وبغية تحديد الأولويات، ربما ترغب اللجنة في مواصلة مناقشة القضايا المطروحة أعلاه فيما يتعلق بأنشطة الشركات عبر الوطنية في الصناعات الاستخراجية، بما في ذلك منظور التعاون فيما بين بلدان الجنوب، فضلاً عن التوصيات وسُبل ووسائل وضعها موضع التنفيذ. وفي سياق العمل الجاري حالياً في الأونكتاد بشأن هذا الموضوع، بما في ذلك إعداد *تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٧: الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات الاستخراجية*، الذي سيصدر قريباً، فربما ستتناول اللجنة أيضاً الدور الذي يمكن للأونكتاد أن يؤديه في دعم التعاون الدولي في هذا المجال بإسهامه في تفهّم القضايا ذات الأولوية تفهماً أفضل، ومن خلال أنشطة المساعدة التقنية الرامية إلى تعزيز قدرات البلدان النامية على التعامل والعمل مع الشركات عبر الوطنية والشركات التابعة لها.

المراجع

الأونكتاد (٢٠٠٦). *الشركات عبر الوطنية والصناعات الاستخراجية والتنمية*. TD/B/COM.2/EM.20/2.

جدول مرفق – الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة، بحسب الإقليم المضيف والاقتصاد المضيف الرئيسي، في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦

(بمليارات الدولارات)

الإقليم/الاقتصاد المضيف	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦[أ]	معدل النمو (بالنسبة المئوية)
العالم	**٧١٠,٨**	**٩١٦,٣**	**١ ٢٣٠,٤**	**٣٤,٣**
البلدان النامية	**٣٩٦,١**	**٥٤٢,٣**	**٨٠٠,٧**	**٤٧,٧**
أوروبا	٢١٧,٧	٤٣٣,٦	٥٨٩,٨	٣٦,٠
الاتحاد الأوروبي	٢١٣,٧	٤٢١,٩	٥٤٩,٠	٣٠,١
البلدان الـ ١٥ الأعضاء في الاتحاد الأوروبي	*١٨٥,٢*	*٣٨٧,٩*	*٥١٠,٧*	*٣١,٧*
فرنسا	٣١,٤	٦٣,٦	٨٨,٤	٣٩,٠
ألمانيا	١٥,١-	٣٢,٧	٨,١	٧٥,١-
إيطاليا	١٦,٨	٢٠,٠	٣٠,٠	٥٠,٢
المملكة المتحدة	٥٦,٢	١٦٤,٥	١٦٩,٨	٣,٢
البلدان الـ ١٠ جديدة العضوية في الاتحاد الأوروبي	*٢٨,٥*	*٣٤,٠*	*٣٨,٤*	*١٢,٨*
الجمهورية التشيكية	٥,٠	١١,٠	٥,٤	٥٠,٨-
هنغاريا	٤,٧	٦,٧	٦,٢	٧,٣-
بولندا	١٢,٩	٧,٧	١٦,٢	١٠٩,٩
الولايات المتحدة	١٢٢,٤	٩٩,٤	١٧٧,٣	٧٨,٢
اليابان	٧,٨	٢,٨	٨,٢-	٣٩٥,٥-
الاقتصادات النامية	**٢٧٥,٠**	**٣٣٤,٣**	**٣٦٧,٧**	**١٠,٠**
أفريقيا	١٧,٢	٣٠,٧	٣٨,٨	٢٦,٥
مصر	٢,٢	٥,٤	٥,٣	١,٩-
المغرب	١,١	٢,٩	٢,٣	٢٠,٩-
نيجيريا	٢,١	٣,٤	٥,٤	٦٠,٠
جنوب أفريقيا	٠,٨	٦,٤	٣,٧	٤٢,٧-
أمريكا اللاتينية والكاريبي	١٠٠,٥	١٠٣,٧	٩٩,٠	٤,٥-
الأرجنتين	٤,٣	٤,٧	٣,٣	٢٩,٥-
البرازيل	١٨,١	١٥,١	١٦,٠	٥,٩
شيلي	٧,٢	٦,٧	٩,٩	٤٨,٤
كولومبيا	٣,١	١٠,٢	٤,٩	٥٢,٠-
المكسيك	٢٢,٣	١٨,٩	١٨,٩	٠,٠
آسيا وأوقيانيا	١٥٧,٣	٢٠٠,٠	٢٢٩,٩	١٥,٠
غرب آسيا	١٨,٦	٣٤,٥	٤٣,٣	٢٥,٥
تركيا	٢,٨	٩,٧	١٧,١	٧٦,٣
جنوب آسيا وشرقها وجنوب شرقها	١٣٨,٠	١٦٥,١	١٨٦,٧	١٣,١
الصين	٦٠,٦	٧٢,٤	٧٠,٠	٣,٣-
هونغ كونغ (الصين)	٣٤,٠	٣٥,٩	٤١,٤	١٥,٤
الهند	٥,٥	٦,٦	٩,٥	٤٤,٤

الإقليم/الاقتصاد المضيف	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦[أ]	معدل النمو (بالنسبة المئوية)
إندونيسيا	١,٩	٥,٣	٢,٠	-٦٢,٩
جمهورية كوريا	٧,٧	٧,٢	١,٩	-٧٣,٦
ماليزيا	٤,٦	٤,٠	٣,٩	-١,٦
سنغافورة	١٤,٨	٢٠,١	٣١,٩	٥٨,٨
تايلند	١,٤	٣,٧	٧,٩	١١٤,٧
جنوب شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة	**٣٩,٦**	**٣٩,٧**	**٦٢,٠**	**٥٦,٢**
الاتحاد الروسي	١٥,٤	١٤,٦	٢٨,٤	٩٤,٦
رومانيا	٦,٥	٦,٤	٨,٦	٣٤,١
كازاخستان	٤,١	١,٧	٦,٥	٢٧٥,٥

المصدر: الأونكتاد.

ملاحظات: إن تقديرات المجموع العالمي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة توضع استناداً إلى ٧٦ اقتصاداً توجد عنها بيانات تتعلق بجزء من عام ٢٠٠٦، اعتباراً من ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وتُقدّر الاستثمارات المتوقعة بتحليل البيانات المتاحة عن كل سنة - وفي معظم الحالات، عن الربعين الأولين من عام ٢٠٠٦. وتُستخدم لاستقراء بيانات عام ٢٠٠٦ نسبة الاستثمارات الواردة إلى تلك الاقتصادات في مجموع الاستثمارات الواردة إلى كل من أقاليمها أو أقاليمها الفرعية في عام ٢٠٠٥.

(أ) تقديرات أولية.

- - - - -